

الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية:

جذورها ومجرياتها

مركز رؤية للتنمية السياسية



العنوان : الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية : جذورها ومجرباتها

السلسلة : المشهد الفلسطيني

الشهر / السنة : 6 / 2019/9

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2019

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهمًا في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و تنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / İstanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

مقدمة

في كل عام، تنتظم الدراسة في الجامعات الفلسطينية في شهر أيلول/ سبتمبر، بالتزامن مع انتظام التعليم المدرسي. وفي هذا العام، يأتي ذلك في ظلّ أزمة ماليّة مركّبة، تتكون من أزمة التمويل الجامعي المستمرّة، والمفتوحة في الأساس، ومن الأزمة الاقتصادية العامّة الناجمة عن رفض السلطة الفلسطينية استلام الأموال الضريبية المستحقّة لها من الجباية الإسرائيلية "المقاصّة"، بعد مصادرة الحكومة الإسرائيلية لجزء من أموال المقاصّة؛ بذريعة ما تقدّمه السلطة من مخصّصات مالية لعائلات الشهداء والأسرى الفلسطينيين، وهو ما أدخل المنظومة الاقتصادية الفلسطينية في أزمة خانقة¹، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على مجمل مجالات النشاط الإنساني في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك التعليم الجامعي.

وبالرغم من الانفراج الجزئي في الأزمة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، بعدما اتفقت مع الحكومة الإسرائيلية، على أن تجبي السلطة ضريبة المحروقات "البلو" بنفسها، وبأثر رجعيّ عن سبعة شهور ماضية²، وهو ما يعني أن تسترد السلطة الفلسطينية 2 مليار شيقل إسرائيلي عن هذه الشهور السبعة³، إلا أنّ الأزمة لا تزال قائمة؛ أولًا، بسبب استمرار رفض السلطة استلام بقية أموال المقاصّة التي تبلغ الثلثين⁴، وثانيًا؛ لأنّ الموظفين سيحتاجون وقتًا للتعافي من آثار إجراء السلطة الذي تمثّل بدفع رواتبهم، منذ سبعة شهور، بنسبة تتراوح بين 50 – 60% فقط. لقد أعلنت الحكومة الفلسطينية أنها ستدفع في مطلع أيلول/ سبتمبر 2019، 60% من راتب شهر آب/ أغسطس، و50% استكمالًا للشهر الأول الذي بدأت فيه الأزمة⁵. وهو ما يعني أن الموظفين المتأثرين بخصم رواتبهم، سيحتاجون مدى متوسطًا للتعافي النسبي من آثار الأزمة، باعتبار أنّ الشق الأساسي من الأزمة، أي افتقاد السلطة لبقية أموال المقاصّة، لا يزال قائمًا.

وبالنظر إلى أزمة التمويل في الجامعات الفلسطينية المتجددة في كلّ عام، وبما لا ينمّ عن معالجة جذرية لهذه الأزمة، فإنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية لا يمكنها أن تفعل أكثر من مخاطبة الجامعات والكليات الحكومية، بأن تراعي ما يعانيه الشعب الفلسطيني

¹ انظر: أزمة رواتب موظفي السلطة: سياقها السياسية وأبعادها الاقتصادية، مركز رؤية للتنمية السياسية، 1 آب/ أغسطس 2019،

http://www.vision-pd.org/AR/Articles/The_crisis_salaries

² تغريدة لـ حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، في حسابه على موقع تويتر، 22 آب/ أغسطس 2019،

1164516139965329408/https://twitter.com/HusseinSheikhpl/status

³ الاحتلال يسمح للسلطة بجباية ضريبة المحروقات لـ "تدارك" أزمة المقاصّة، موقع صحيفة عرب 48، 22 آب/ أغسطس 2019،

[/https://www.arab48.com](https://www.arab48.com)

⁴ مؤيد عفانة، ماذا يعني إحالة جباية ضريبة المحروقات للسلطة، 26 آب/ أغسطس 2019،

993158=http://www.maannews.net/Content.aspx?id

⁵ اشتية: رواتب الموظفين العموميين ستصرف بنسبة 110%، موقع وكالة وفا الفلسطينية الرسمية، 22 آب/ أغسطس 2019،

http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=1FZjCia859871717133a1FZjCi

من أوضاع اقتصادية صعبة⁶، علماً أن الجامعات الفلسطينية تُقسم -حسب قانون التعليم العالي لسنة 2018 - إلى جامعات حكومية تنشأ بقرار من مجلس الوزراء، وجامعات عامة لا تهدف إلى تحقيق الربح، وجامعات خاصة: ربحية وغير ربحية، تسجل وفقاً لقانون الشركات⁷، وهو الحال نفسه منذ تأسيس السلطة، كما في قانون التعليم العالي لعام 1998⁸.

حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الأكاديمي 2017/2016 (48) مؤسسة، 33 منها في الضفة الغربية، و15 في قطاع غزة. وبناء على تقسيم مؤسسات التعليم العالي إلى جامعات وكليات جامعية وكليات مجتمع متوسطة، فقد بلغ عدد الجامعات العامة 8 جامعات، والخاصة 3، والحكومية 3 أيضاً. أما الكليات الجامعية فقد كان منها اثنتان عامتان، وواحدة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، و7 كليات خاصة، و6 حكومية. وبالنسبة لكليات المجتمع المتوسطة، فقد كان منها 7 كليات عامة، و3 تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، و6 خاصة، واثنتان حكوميتان. يُذكر أن جامعة القدس المفتوحة، وهي جامعة حكومية، تضم 22 مركزاً، منها 17 في الضفة الغربية، و5 في قطاع غزة.

بهذا يتبين أن العدد الأكبر من مؤسسات التعليم العالي يتوزع بين مؤسسات عامة وأخرى خاصة، وبواقع 17 عامة، و16 خاصة، و11 حكومية، سوى جامعة القدس المفتوحة والكليات التابعة لوكالة الغوث⁹. في ظل الأزمة المالية الحالية، أعلنت وزارة التعليم العالي عن قبول 50% فقط من قيمة الرسوم في جامعة فلسطين التقنية "خضوري"، وهي جامعة حكومية. كما أعلنت جامعة القدس المفتوحة، وهي جامعة حكومية أيضاً، عن سياسة التقسيط لتسديد الرسوم الدراسية، للتخفيف عن الطلبة وذويهم¹⁰.

⁶ توضيح بخصوص أوضاع الطلبة بالجامعات في ظل الأزمة المالية، موقع وكالة وفا الفلسطينية الرسمية، 23 حزيران/ يونيو 2019،

http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=YkEuvYa856923186339aYkEuvY

⁷ قانون التعليم العالي الجديد لسنة 2018، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية،

[/http://www.mohe.pna.ps/Portals/0/MOEHE_Resources](http://www.mohe.pna.ps/Portals/0/MOEHE_Resources)

⁸ قانون رقم (11) لسنة 1998 بشأن التعليم العالي، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية،

<http://www.mohe.pna.ps/Resources/Docs/HELaw.pdf>

⁹ ملخص عام لإحصاءات مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الأكاديمي 2017/2016، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية،

<http://www.mohe.pna.ps/moehe/factsandfigures>

¹⁰ توضيح بخصوص أوضاع الطلبة بالجامعات في ظل الأزمة المالية، موقع وكالة وفا الفلسطينية الرسمية، مصدر سابق.

في جذور الأزمة

إلى جانب الظرف الاقتصادي الراهن، الضاغط بشدّة على القدرات الاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين، فإنّ جذر الأزمة يعود إلى ضعف الموارد التمويلية للجامعات الفلسطينية في ظلّ الاحتلال. فبينما تُشكّل الرسوم الجامعية جزءاً من إيرادات الجامعات الفلسطينية، فإنّ قدرة الجامعات -وتحديداً الحكومية منها والعامّة- على زيادة الرسوم بما يناسب احتياجاتها، تظلّ محدودة. ومع ذلك، فإنّ أي زيادة في الرسوم، مهما كانت محدودة، تبقى عالية بالنسبة لدخل المواطن الفلسطيني، ولا سيما الموظف الحكومي؛ لأنّ متوسط راتب الموظف لا يتناسب مع غلاء المعيشة. ومن الأدلة على ذلك أنّ رواتب الموظفين بين عامي 2005 و 2016 تآكلت بنسبة 57%؛ بسبب غلاء المعيشة¹¹.

إنّ غلاء المعيشة بدوره يرفع من كلفة مصاريف الجامعات، كما أنّ الالتحاق المتزايد بالتعليم العالي يستدعي زيادة في المخصصات المرصودة له¹²، وهو أمر يفوق قدرة الجامعات بمعزل عن السياسات العامة للسلطة الفلسطينية، التي تعاني أصلاً من أزمت اقتصادية باستمرار.

حسب تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2016¹³، ارتفعت أعداد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، من 75.7 ألف طالب وطالبة للعام الأكاديمي 2001/2000، إلى 204.7 ألف طالب وطالبة للعام الأكاديمي 2016/2015، أي بزيادة تفوق الـ 36%، علماً أنّ معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 2019، تبدو أكبر من ذلك بفارق واضح¹⁴. كما أنّ عدد الناجحين في الثانوية العامّة عام 2019، بلغ أكثر من 52 ألف طالب وطالبة¹⁵؛ مما يعطي مؤشراً حول أعداد الطلبة الجدد في الجامعات هذا العام؛ الأمر الذي يعني في كل الأحوال زيادة سنوية في المصاريف، دون حلّ جذر الأزمة المتفاقم منذ عقود.

إنّ هذه الأزمة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الفلسطينية، وبتزايد عدد السكان، واختلاف الأنماط الاقتصادية لهم، قد سبقت بأزمات سابقة على مجيء السلطة، ومتمّصة بالوضع السياسي الوطني والإقليمي. فبينما كانت المصاريف التشغيلية للجامعات محدودة، وتعتمد على دعم منظمة التحرير والأثرياء الفلسطينيين، والدعم العربي والدولي، ورسوم الطلبة،

¹¹ خاص/ رواتب الموظفين تنهار أمام ارتفاع غلاء المعيشة، موقع صحيفة الحدث، 31 آذار/ مارس 2016، [/35742/https://www.alhadath.ps/article](https://www.alhadath.ps/article/35742)

¹² محمد أحمد شاهين، تمويل التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والمأمول، موقع صحيفة الأيام الفلسطينية، 24 أيلول/ سبتمبر 2016، http://www.al-11724978ayyam.ps/ar_page.php?id=11724978y292702584Y

¹³ المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون أول/ ديسمبر 2016، ص 33.

¹⁴ حقائق وأرقام 2017/2016، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية، <http://www.mohe.pna.ps/moehe/factsandfigures>

¹⁵ نتائج الثانوية العامة وأسماء العشرة الأوائل، موقع وكالة وفا الفلسطينية الرسمية، 18 تموز/ يوليو 2019، http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=bf12Qba858323215002abf12Qb

إلا أنها تعرّضت لأزمات متصاعدة منذ الانتفاضة الفلسطينية عام 1987؛ بسبب أثر الانتفاضة في تراجع دخل الأسر الفلسطينية، وإغلاق الاحتلال للجامعات فتراتٍ طويلة. ثم تعرّضت لأزمة أخرى بعد حرب الخليج الثانية عام 1990، إذ تراجع الدعم العربي -ولا سيما الخليجي منه- لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت بدورها تدعم الجامعات الفلسطينية؛ مما أدّى بالجامعات الوطنية إلى الاعتماد على رسوم الطلبة؛ للحدّ من أزماتها المالية¹⁶.

وإذا كانت السلطة الفلسطينية ستتولّى بدهاءة تمويل المؤسسات التعليمية الحكومية، فإنّ قانون التعليم العالي لعام 1998، قد نصّ على أنّ المؤسسات التعليمية العامّة "تتلقّى جزءاً من الدعم المالي المخصّص للتعليم العالي، وفقاً للأنظمة والمعايير التي تعتمدها الوزارة لهذا الغرض، على أن تقدّم هذه المؤسسات موازاناتها وحساباتها الختامية للوزارة"¹⁷. مع ذلك، لم يحدد القانون نسبة هذا الدعم، ثم لم يتطرق له القانون الجديد الصادر عام 2018؛ ولذلك تتفاوت قيمة الدعم الذي تقدّمه السلطة للجامعات من عام إلى آخر، فبينما زادت السلطة المبلغ المخصّص للجامعات العامّة إلى 40 مليون دولار في عامي 2009 و 2010، فإنّه تدنّى إلى 4.5 مليون فقط في عام 2016؛ مما يعني أنّه لا توجد سياسة تمويلية ثابتة للجامعات، وأنّ المدفوعات الفعلية تُشكّل 60% من المبالغ المخصّصة أو أقل¹⁸.

وفي حين لا تغطي مدفوعات السلطة للجامعات العامّة -في حال التزمت بها- أكثر من 8% -10% من الموازنة السنوية للجامعات العامّة، حسب حجمها، وعدد طلابها، وعدد كادرها التدريسي، التي تتراوح بين 20 - 70 مليون دولار، وبنسبة عجز تتراوح بين 20% - 50%. وبما أنّ معظم الموازنة تُصرف لرواتب العاملين¹⁹، فإن ذلك يكشف عن الخلل الناجم عن عجز الميزانيات في تطوير العملية التعليمية والبحث العلمي، لا سيما أنّ بعض الجامعات العامّة تسعى إلى زيادة عدد طلابها؛ من أجل الحصول على دعم أكبر من السلطة التي تعتبر عدد طلاب الجامعات أحدّ معايير دعمها²⁰.

¹⁶ طاهر المصري، تقرير حول الحق في التعليم والأزمة المالية في الجامعات العامة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، تموز/ يوليو 2017، <https://ichr.ps/ar/2177/8/1/>

¹⁷ قانون رقم (11) لسنة 1998 بشأن التعليم العالي، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية، مصدر سابق.

¹⁸ طاهر المصري، تقرير حول الحق في التعليم والأزمة المالية في الجامعات العامة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مصدر سابق.

¹⁹ المصدر السابق.

²⁰ المصدر السابق.

في واقع الأزمة

يبدو أن ضعف مصادر تمويل الجامعات، وضعف تمويل السلطة لها، ومحدوديته، وعدم ثباته، وارتباطه بالأزمات السياسية المؤثرة بعمق على أوضاع السلطة الاقتصادية، دفع الجامعات إلى التركيز على الرسوم الطلابية، ورسوم الخدمات التي تجبها من الطلاب؛ ولذا تبدو هذه الرسوم مرتفعة. فمثلاً، تتراوح رسوم الساعة الدراسية في جامعة بيرزيت بين 40 - 95 ديناراً أردنياً حسب التخصص والكلية²¹، بينما تتراوح في جامعة النجاح بين 35 - 200 ديناراً²²، وفي جامعة القدس بين 40 - 180 ديناراً²³. وأما في قطاع غزة، فإن رسوم الساعة في الجامعة الإسلامية تتراوح بين 18 - 100 دينار أردني²⁴؛ الأمر الذي يظهر التفاوت النسبي في مقدار الرسوم بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن الاعتماد المتنامي على الرسوم الطلابية، يدخل العملية التعليمية في أزمات دورية بداية كل عام دراسي، تتمثل في الاحتجاجات الطلابية على ارتفاع الرسوم التي باتت مشهداً فلسطينياً تقليدياً²⁵، وكذلك إضرابات العاملين في الجامعات التي أفضت إلى اتفاقية الكادر الموحد²⁶، وحمّلت الجامعات التزامات مالية مضاعفة تجاه موظفيها، لا سيما في فاتورة الرواتب؛ وهو ما يفاقم من العجز المالي لدى الجامعات.

وفي سياق متصل، ينضح أن بعض التخصصات لها أبعاد استثمارية. ففي حين أن أعلى التخصصات في جامعة القدس هي الطب ثم الصيدلة، وفي جامعة النجاح تنصدر العلوم الطبية الحيوية ثم الطب البشري، فإن افتتاح كلية للطب في جامعة الخليل أثار العديد من الجدل بعدما أوقفت الحكومة الفلسطينية -وبقرار قضائي- تنفيذ برنامج البكالوريوس للطب البشري في الجامعة، بدعوى أن محافظة الخليل لا تحتمل كليتين للطب، حيث توجد فيها كلية طب حكومية أصلاً²⁷.

²¹ رسوم الساعة المعتمدة والمقررة لدرجة البكالوريوس حسب الكلية/ البرنامج للطلبة الجدد للعام الأكاديمي 2019/2020، موقع جامعة بيرزيت، <https://www.birzeit.edu/ar/admissions/financial>

²² جدول سعر الساعة المعتمدة لبرنامج البكالوريوس اعتباراً من الفصل الأول 2018-2019، موقع جامعة النجاح، <http://najah.edu/ar/academic/admissions/financial-aid/tuitions-and-fees>

²³ رسوم حجز المقاعد حسب الكليات والتخصصات، موقع جامعة القدس، <https://www.alquds.edu/ar/study-with-us-ar/admission> -300/ar

²⁴ الرسوم الدراسية، عمادة القبول والتسجيل، موقع الجامعة الإسلامية بغزة، <http://admission.iugaza.edu.ps/price>

²⁵ عقل أبو قرع، إضراب جامعة بيرزيت وأهمية إيجاد حلول مستدامة، موقع وكالة معا، 6 أيلول/ سبتمبر 2016، <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=865712>

²⁶ اتفاق ينهي الأزمة في جامعات الضفة، موقع صحيفة الأيام الفلسطينية، 9 شباط/ فبراير 2016، http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1082ed1fy277015839Y1082ed1f

²⁷ "العليا" توقف فتح كلية طب في جامعة الخليل، موقع وكالة فلسطين اليوم. 30 تموز/ يوليو 2018، <https://paltoday.ps/ar/post/328232>

وفي جامعة بيرزيت، فإن التخصصات مرتفعة الكلفة هي تخصصات الموسيقى العربية، والفنون البصرية المعاصرة، والتصميم، وبما يقارب رسوم ساعات الطب في جامعات أخرى؛ مما يعني أنها إحدى أدوات التمويل في الجامعة التي تخاطب النخبة المقتدرة اقتصادياً.

هذا الواقع أحدث إشكالية للجامعات، تضعها بين اضطرارها لمصادر التمويل الذاتي في ظل تراجع التمويل الخارجي، وبين جودة العملية التعليمية، وتطوير البحث العلمي، واحتياجات السوق الفعلية، إذ وصل معدل البطالة بين الخريجين في نهاية عام 2018، إلى 28%²⁸.

يقود هذا الأمر إلى الحديث عن الفجوة الهائلة بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، التي تُعتبر الأزمة المالية أحد أسبابها. فسوق العمل الفلسطيني لا يستوعب أكثر من 8 آلاف فرصة عمل سنوياً، في حين يبلغ عدد الخريجين السنوي 40 ألف خريج²⁹. إذا كان هذا الأمر يتصل بالظرف السياسي الفلسطيني المحكوم بالشروط الاستعمارية، والمفتقر إلى مقومات الاستيعاب الاقتصادي، فإنه إضافة إلى ذلك، يتصل بسياسات التمويل الجامعي التي تمس جودة التعليم، ولا تُعنى بالتدريب المؤهل للدخول إلى السوق، ويمكن الاستدلال على سياسات التمويل المشار إليها بالتعليم الموازي، الذي تُكسّر به معايير الالتحاق بالتخصصات مقابل دفعات مالية تفوق القسط الطبيعي. وهذه السياسة، أي التعليم الموازي، وإن كانت ذات انحيازات طبقية، تتيح للمقتدرين مالياً ما لا تتيحه لغيرهم، إلا أنها في دوافعها تنطلق من رؤية تمويلية بالدرجة الأولى، وترتبط باتجاه متزايد لتحويل الخدمة التعليمية لسلعة أخرى يجري تداولها في السوق.

وكانت دراسة حديثة للجهاز المركزي للإحصاء بعنوان "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"³⁰ قد توقفت عند هذه المعطيات، وفي مقابل هذه الدراسة، أصدرت جامعة بيرزيت بياناً رفضت فيه التعميم الذي يشملها مع بقية الجامعات في تراجع جودة التعليم³¹.

وفي هذا السياق، قال رئيس جامعة القدس الدكتور عماد أبو كشك: إن الجامعة الفلسطينية لم تعد تتواءم مع احتياجات السوق الفلسطيني والعالمي، مشيراً إلى إشكاليات السوق نفسه من ناحية تشبّع القطاع العام، وعجزه عن استيعاب موظفين جدد، واتجاه القطاع الخاص نحو الاقتصاد الخدماتي، منتقداً غياب التكاملية بين الجامعات والحكومة والقطاع الخاص، وافتقار الحكومات الفلسطينية للنضج الذي يبني سياسات عامة، إذ إن الوزراء المتعاقبين على وزارة

²⁸ الإحصاء: البطالة بين الخريجين تتجاوز 50%، موقع وكالة معاً، 14 تموز/ يوليو 2019،

989538=http://www.maannews.net/Content.aspx?id

²⁹ إحصائيات مرعبة/ 40 ألف خريج سنوياً بلا عمل، موقع وكالة معاً، 5 تموز/ يوليو 2018،

954152=http://maannews.net/Content.aspx?id

³⁰ الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 14 تموز/ يوليو 2019،

3507=http://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID

³¹ بيان صادر عن جامعة بيرزيت حول دراسة الجهاز المركزي للإحصاء "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"، موقع جامعة بيرزيت، 18 تموز/ يوليو 2019،

1=https://www.birzeit.edu/en/node/40455?qt-news_tabs

التعليم العالي، كما قال، يناقشون عادة مشكلات آنية لا سياسات عامة. وأكد الدكتور أبو كشك أن الإشكالية التمويلية تؤدي بالضرورة إلى غياب البيئة البحثية المناسبة، منوهاً إلى أن الجامعات لم تستلم من السلطة أي موازنة منذ عشر سنوات، وبالتالي فإن الجامعات تعتمد على ذاتها؛ بسبب غياب الأجندة الوطنية العليا التي تهتم بالتعليم العالي، محذراً من أن أي جامعة سوف تُغلق لو لم تعتمد على ذاتها.³²

بشكل عام، يقوم الاعتماد الذاتي هذا على عدة أسس، منها: رسوم الطلاب، والحد من الإنفاق على البحث العلمي ومستلزماته، واعتماد نظام العقود والدوام الجزئي مع الكادر التعليمي، والاتجاه لتوظيف حملة الماجستير لتوفير النفقات الآنية. أما بقية مصادر التمويل الأخرى، فهي مصادر متذبذبة، وغير ثابتة، كالمناح والهبات من جهات عربية ودولية، التي تنتج غالباً نحو المشاريع والمنشآت، كالمباني والمختبرات؛ مما يعني عدم القدرة على الاستفادة الآنية منها في تمويل مصاريف الجامعة.³³

في ظل الانقسام، تبدو الحركة الطلابية الفلسطينية أقل قدرة على بناء موقف موحد في هذه القضايا، ناهيك عن القدرة على أن تكون رافعة لحلول وخطط أكثر إنصافاً للطلاب، رغم طرحها نقداً موضوعياً للتعامل السائد مع العملية التعليمية في الجامعات، وما زال الحراك الطلابي رغم ارتفاع صوته موسميًا في أزمات الرسوم، عاجزاً عن تحويل القضية لملف وطني يتطلب معالجة مجتمعية وسياسية عامة، وليس ملقاً للصدام مع إدارات الجامعات فحسب.

وفي حين تبدو أزمة الجامعات العامة في الضفة الغربية على هذا النحو، فإنها أكثر عمقاً في قطاع غزة؛ بسبب نتائج الانقسام الفلسطيني، وتقليص السلطة الفلسطينية التزاماتها تجاه القطاع، وتشديد الحصار الإسرائيلي. هذه الظروف القاسية، أدخلت الجامعات العامة في قطاع غزة في أزمات مستحكمة، من صورها تقديم أعضاء نقابة العاملين في الجامعة الإسلامية بغزة استقالة جماعية عام 2016³⁴، وذلك بالتزامن مع إضرابات طلابية في الجامعة نفسها، بعد قرار الجامعة رفع الرسوم الدراسية³⁵. ولم تكن هذه الأجواء بعيدة عن جامعة الأزهر التي شهدت عام 2018 احتجاجات طلابية اتسمت بالعنف، وأدت إلى تدخل قوات الأمن³⁶.

³² حلقة خاصة/ د. عماد أبو كشك، قناة وكالة معاً على موقع يوتيوب، 13 آب/ أغسطس 2019،

<https://www.youtube.com/watch?v=iNEDtYtva5c>

³³ طاهر المصري، تقرير حول الحق في التعليم والأزمة المالية في الجامعات العامة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مصدر سابق.

³⁴ استقالة جماعية لأعضاء نقابة العاملين في الجامعة الإسلامية بغزة، موقع نباء برس، 15 كانون ثاني/ يناير 2016،

<https://npaapress.com/ar/post/51026/>

³⁵ غسان الزعانين، تقدير موقف: أبعاد الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية العامة، مركز مسارات، 24 تشرين أول/ أكتوبر 2018، ص9.

³⁶ عنف في جامعة الأزهر بغزة.. ماذا يحدث؟، موقع ألترا فلسطين، 26 آذار/ مارس 2018، <https://ultrapal.ultrasawt.com/>

خلاصات: الأزمة والحلول

ترجع أزمة الجامعات الفلسطينية إلى ما قبل تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، وتحديدًا منذ الانتفاضة الأولى عام 1987، ثم بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. بيد أن إنشاء السلطة الفلسطينية، لم يرافقه سياسات عامة تجاه التعليم العالي في فلسطين، ولم يتأسس عليه تكامل بين الحكومة، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص. وفي حين تفاقمت الأزمة المالية للجامعات طوال العقود الماضية، فإن حلاً جذرياً وبعيد الأمد لم تتبّعهُ الحكومة ولا الجامعات، فظلت الجامعات خاضعة لضعف الاقتصاد الفلسطيني وتقلباته المرتبطة بالظرف السياسي؛ وهو ما يؤثر بالضرورة على الدعم الحكومي المحدود، المتذبذب، المنقطع في كثير من الأوقات. كما أن هذا الظرف يؤثر على مساهمة القطاع الخاص الذي يستثمر في القطاعات التي تُدرّ ربحاً آتياً وسريعاً، كالخدمات والعقارات؛ مما يؤدي إلى انعدام مساهمته في تعزيز العملية التعليمية. أما صندوق إقراض الطلبة، فتظل قدرته ضئيلة بالنسبة لهذه المشكلة.

ومع قيام السلطة الفلسطينية وتزايد أعداد السكّان، وبالتالي تزايد أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، وتوسع بنية الجامعات وكوادرها التعليمية، اتجهت الجامعات بالدرجة الأولى نحو رفع الرسوم الجامعية كمورد أول في توفير احتياجاتها مع الحدّ من النفقات على البحث العلمي، ودون مراعاة لاحتياجات السوق؛ وهو ما يؤثر على جودة العملية التعليمية، ومفاومة البطالة في المجتمع الفلسطيني، وعلى تكافؤ الفرص، ويدفع نحو سياسات تمويلية ذات انحيازات تطبيقية كما في سياسات التعليم الموازي، أو فتح تخصصات تخاطب المقتدرين مالياً فقط، إذ إن مقارنة التعليم الجامعي كسلعة مجردة دون الالتفات لدور هذه المنظومة اجتماعياً وسياسياً ومعرفياً، يسهم في توسيع الثغرة بين ما هو قائم وما هو مأمول في مجال التعليم العالي فلسطينياً، ويضعف القدرة الفلسطينية عموماً، ويلقي بأعباء هائلة على المجتمع جراء التقصير في بناء مقارنة شاملة لإصلاح هذا القطاع.

من شأن هذه الحالة العامة أن تصبح أكثر ضغطاً على المواطن الفلسطيني في الأزمة المالية الحالية المستمرة منذ آذار/ مارس الماضي، إذ تضاعفت التزامات الموظفين العموميين طوال هذه الفترة. وفي كل الأحوال، فإن حلّ الأزمة المالية، كلياً أو جزئياً، لن يخفّف الضغط الاقتصادي جذرياً، إذ يحتاج الموظفون فترة لتغطية التزاماتهم، بيد أن الأزمة لا تزال قائمة، وحلولها التي أعلنت عنها السلطة، لا تزال جزئية.

ينبغي أن تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية مباشرة تجاه العملية التعليمية، وفي هذا الوقت بالذات. إلا أن هذا غير كافٍ، إذ يجب أن تتجه الأطراف المعنية بالقضية إلى حلول جذرية وبعيدة الأمد، وذلك بوضع سياسات عامة تشترك فيها الحكومة والقطاع الخاص والجامعات، ويجري فيها إعادة هندسة التخصصات والبرامج بما يناسب السوق، وتلزم فيها الحكومة بميزانية

ثابتة، تُدفع للجامعات وفق معايير جديدة تتعلق بالبرامج والتخصصات، من حيث عددها، وصلتها باحتياجات السوق، وأعداد طلابها، ونسبتهم إلى الكادر التدريسي.

كما ينبغي أن يلتزم القطاع الخاص بمساهمات مجتمعية واستثمارية في الجامعات، والبحث العلميّ فيها، وبضرائب تصرف حصراً للجامعات.

ويمكن لهذه الأطراف الاتفاق على وقفية استثمارية خاصة بالجامعات، إذ نصّ قانون التعليم العالي لعام 2018 على تأسيس وقفية للتعليم العالي. كما يمكن لكل جامعة أن تسعى نحو تأسيس وقفيات خاصة بها، وأن تتجه نحو التمويل من خلال إنتاج المعرفة والمشاريع المجتمعية، كما في حالة مستشفى جامعة النجاح، ومركز الحجر والرخام الفلسطيني التابع لجامعة بوليتكنك فلسطين. وكذلك يمكن عقد الشراكات مع القطاع الخاص، وتقديم الخدمات المتبادلة معه، كما في تجربة جامعة القدس التي تحدث عنها رئيس الجامعة³⁷.

إنّ الاتجاه نحو وضع سياسات وطنية عامّة للعملية التعليمية، بحيث تعيد هندسة المجال التعليمي، وبناء تخصصاته وبرامجه من جديد، وتدمج القطاع الخاصّ فيه، وتدير وقفيات تعليمية استثمارية، يحتاج بالدرجة الأولى إلى أن تعيد السلطة الفلسطينية النظر في سياساتها، وفي هيكل الاتفاق العام والموازنات التي تتركز على دعم الأجهزة الأمنية والإنفاق عليها في ظلّ فشل مشروع التسوية. كما أنّ إعادة توجيه القطاع الخاصّ لا يمكن أن تتم إلا على ضوء رؤية وطنية جديدة تضع مواجهة الاحتلال والاحتياجات الحقيقية للشعب بعين الاعتبار. وهذا كلّهُ يحتاج إلى علاقات وطنية متوازنة وصحيّة؛ لتحقيق التكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكافة بقاع التواجد الفلسطيني، ولإسناد هذه السياسات بوحدة المجتمع الفلسطيني، ولتوفير الشفافية اللازمة للإشراف على السياسات، ومراقبة الميزانيات، وإدارة الوقفيات.

³⁷ حلقة خاصة/ د. عماد أبو كشك، قناة وكالة معًا على موقع يوتيوب، مصدر سابق.